

جهود الشيخ زايد بن سلطان في توحيد دولة الإمارات العربية المتحدة (1968-1971م)

مهران محمود الزعبي، عبد المجيد زيد الشناق*

ملخص

تناولت هذه الدراسة جهود الشيخ زايد بن سلطان في توحيد الإمارات العربية المتحدة بين عامي 1968-1971 وقد استعرضت هذه الدراسة لمحة عامة عن الإمارات السبع (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة، رأس الخيمة)، ثم تناولت المحاولات البريطانية في توحيد الإمارات وذلك من خلال محاولتين (عام 1937 وعام 1952)، ويعد ذلك تعرضت الدراسة لعملية الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي ثم تحدثت عن مراحل الإتحاد وهي مرحلة الإتحاد الثنائي ومرحلة اتحاد الإمارات التسع من ثم تعرضت الدراسة لإعلان دولة الإمارات واستقلالها عام 1971. إضافة للحديث عن ردود الفعل الإقليمية على الإتحاد، وخلصت الدراسة إلى أهمية جهود الشيخ زايد في توحيد الإمارات منذ إعلان بريطانيا الإنسحاب من الخليج والمساعي الحثيثة التي بذلها الشيخ في مشاوراته لقيام الإتحاد التي توجت في إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971م.

الكلمات الدالة: الشيخ زايد، الإتحاد، أبو ظبي، الإمارات العربية، بريطانيا.

المقدمة

1991م) استمر هذا الوضع في إمارات الخليج مع دخول القرن العشرين على هذا النحو، حتى حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على استقلالها عام 1971م.

لمحة عامة عن الإمارات

قبل الحديث عن فكرة الإتحاد وفراغ السلطة بعد قرار انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي، لا بد من التعرض مبدئياً للإمارات العربية من الناحية السياسية والديمقراطية والجغرافية والمساحة وذلك لإعطاء صورة عن هذه الإمارات وأوضاعها ومدى حاجتها فيما بعد للإتحاد وسأبدأ الحديث بأكبر هذه الإمارات وهي:

1- أبو ظبي

هي أكبر الإمارات السبع من حيث المساحة وسميت بذلك لكثرة الظباء فيها، وتقع أبو ظبي في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية، وتمتد سواحلها بطول يبلغ حوالي 400 كم أما مساحتها فتبلغ ثمانين ألف كيلو متر مربع تقريباً. وتتبع أبو ظبي العديد من الجزر يقدر عددها بمائتي جزيرة (العيدروس، 1983م) وكان اقتصادها قبل اكتشاف النفط عام 1962م يعتمد على الملاحة والتجارة وصيد الاسماك والغوص للبحث عن اللؤلؤ (مجموعة، 1978م)، اما طبيعتها فهي صحراوية في معظمها مع وجود بعض الواحات فيها نذكر منها واحتي العين وليوا ومن أهم الجزر التابعة لها داس، دلما وصيريني ياس، وتشتهر

يعود ارتباط بريطانيا في منطقة الخليج العربي للقرن التاسع عشر الميلادي، ففي عام 1820م فرضت بريطانيا معاهدات حماية على بعض الإمارات منها أبو ظبي وأم القوين ورأس الخيمة وعجمان (الشلق، 1991م) حيث ربطت هذه الإمارات بتلك السياسة البريطانية، بعد ذلك اعقبتها بمعاهدات أخرى ربطت فيها كلاً من البحرين عام 1853م (الخصري، د.ت) وقطر عام 1862م (الخصري د.ت)، ويعد ذلك كثرت المعاهدات التي جعلت بريطانيا تحكم سيطرتها على الخليج بأكمله، حيث ذكر آخر المقيمين السياسيين البريطانيين في الخليج السير جيفري آرثر (Sir Geoffrey Arthur) "عندما حاولت بريطانيا أن تفتش عن جميع المعاهدات والاتفاقيات التي تربط بينها وبين إمارات الخليج، لم تستطع حصرها، وبالتالي اكتفت بالنص على إلغاء جميع الاتفاقيات دون حصر عندما قامت بتبادل وثائق الاستقلال" (الشلق، 1991م).

كانت هذه الاتفاقيات دائماً تؤكد أن بريطانيا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للمشايخ، لذلك فقط حصرت أمرها في العلاقات الخارجية والتي كانت هي المسؤولة عنها (الشلق،

* قسم التاريخ، الجامعة الاردنية، الاردن. تاريخ استلام البحث 2013/5/26، وتاريخ قبوله 2015/5/11.

4- إمارَة عجمان

أخذت اسمها من قبيلة عجمان، وتقع في قلب الشارقة وهي أصغر إمارات الساحل (مجموعة 1978م) حيث تبلغ مساحتها 259 كم² أي ما يعادل 0.33% من مساحة الدولة، وتقع على الساحل بمسافة 16 كيلو متر، ويسود فيها الطابع الصحراوي ويوجد في شرفها منطقة زراعية بالإضافة إلى الجبال (مجموعة 1978م) يعتمد سكانها على صيد الأسماك، والتجارة القليلة مع الهند وسوقطرة، وزراعة النخيل والخضار والتبغ (اسكندر، 1981م) أما سكانها فهم قبائل آل النعيم والبوعلي وأبو ماهر، وبحكمها شيخ النعيمي (القاسمي، 1998م) وقد بلغ عدد سكانها 16.690 نسمة عام 1975م (www.uaestatistics.gov.ae).

5- رأس الخيمة

وتبلغ مساحة هذه الإمارة 1.684 كم² أي ما يعادل 2.17% من مساحة الدولة، وتتميز بطول حدودها مع سلطنة عُمان من الناحية الجنوبية والشمال الشرقي، وطول ساحلها 64 كم، ويسود فيها الطابع الصحراوي مع سهول رملية منخفضة، بالإضافة إلى وجود واحات صالحة للزراعة (اسكندر، 1981م) وهذه الإمارة كانت قد انفصلت عن الشارقة عام 1911م (اسكندر، 1981م)، إلا أنها منذ ذلك التاريخ عاشت نزاعات داخلية أدت إلى انفصال بعض مقاطعاتها مثل رامس عام 1921م، وخاضت حروباً ضد الفجيرة نتيجة خلافات قبلية، وبحكم هذه الإمارة شيخ القواسم مثل الشارقة (اسكندر، 1981م)، أما سكانها فقد بلغ عددهم 43.845 نسمة حسب إحصائية 1975م (www.uaestatistics.gov.ae)، وتفصلها جغرافياً عجمان وأم القوين.

6- أم القوين

وتبلغ مساحتها 777 كم² أي ما يعادل 1% من مساحة الدولة، ولها شاطئ يبلغ طوله 25 كم، ولا تختلف هذه الإمارة من الناحية المناخية عن الإمارات السابقة (مجموعة 1978م) ويعمل سكان هذه الإمارة في صيد السمك والغوص والزراعة والتجارة (فوزي، 2001م) وقد حكم هذه الإمارة أسرة آل علي (المعلا) (القاسمي 1998م) ويقال أن هذه الإمارة كانت تتبع تاريخياً إلى أسرة القواسم الحاكمين في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، إلا أن أسرة المعلا انفصلت وأعلنت استقلالها في هذه الإمارة (اسكندر، 1981م) أما سكانها فقد بلغ عددهم 6.908 نسمة حسبما ورد في إحصائية المجلس الوطني عام 1975م (www.uaestatistics.gov.ae).

7- الفجيرة

وهي إحدى أجزاء الشارقة وتبلغ مساحتها 1165 كم² أي ما

المنطقة الشرقية (العين) بالأراضي الصالحة للزراعة، أما من حيث عدد السكان فقد بلغ عدد سكانها عام 1975م حسب ما أورده المجلس الوطني للإحصاء 211.812 نسمة (www.uaestatistics.gov.ae).

أما من حيث القبائل التي سكنت هذه الإمارة فهي قبائل بنو ياس والمناصير الذين سكنوا اللبوا أما قبيلة الظواهر فقد سكنت العين، أما العوامر فقد سكنوا غربي العين وجنوب الظفرة، وأكثر هذه القبائل بنو ياس هذا بالإضافة إلى وجود سكان من جنسيات غير عربية وأغلبها الهندية ويعملون بالتجارة واشتهرت أسواقهم باسم البانيانس (مجموعة 1978م).

2- إمارة دبي

تبلغ مساحتها 3.885 كم² أي ما يعادل 5% من مساحة الدولة وتقع هذه الإمارة على ساحل الخليج العربي ولها شواطئ تبلغ 75 كم (اسكندر، 1981م) وتعتبر من أكثر الإمارات تطوراً حيث تمتلك مرفأً عريقاً وهي بمثابة مركز تجاري هام بصفها نقطة للتقاء للتجار من كافة الإمارات، ويعمل أهلها بالتجارة وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ والملاحه، وذلك قبل اكتشاف النفط فيها سنة 1966م (القاسمي، 1998م) وتقسّم مدينة دبي إلى قسمين القسم الشمالي اسمه دير وهو مركز تجاري وسكني والقسم الآخر دبي (جنوبي) وهو مركز النشاط الحكومي، ويحكم هذا الإمارة أسرة آل مكتوم (القاسمي، 1998م). وبلغ عدد سكانها عام 1975م حسب إحصائية المجلس الوطني 183.187 نسمة (www.uaestatistics.gov.ae).

3- إمارة الشارقة

تبلغ مساحتها 2.590 كم² أي ما يعادل 3.33% من مساحة الدولة، وهي على الساحل بين إمارتي عجمان ودبي، ولها مناطق مثل خورفكان وكلبا، وديا، وتتميز بخصوبة الساحل ووجود بعض المزارع في المرتفعات (مجموعة 1978م) ولكونها ساحلية فهي أهم مركز لإستيراد منتجات إيران والهند. (اسكندر، 1981م) وقد بلغ عدد سكان هذه المنطقة عام 1975م حسب الإحصائية المذكورة آنفاً 78.790 نسمة، وشيوخ الإمارة هم القواسم (www.uaestatistics.gov.ae) إلا أن هذه الإمارة اختلفت عن الإمارات السابقة بوضعها السياسي، فقد عانت من التفكك والصراعات داخل الإمارة وخارجها فقد خاضت حرباً مع أبو ظبي وأم القوين بسبب الخلافات القبلية (اسكندر، 1981م) وفي عام 1934م خاضت حرباً ضد عجمان وفي عام 1940م خاضت حرباً ضد دبي بسبب الخلاف على الحدود، وانفصلت عنها الفجيرة في عام 1951م واعترفت بها بريطانيا كإمارة مستقلة في نفس العام (قاسم، 1974م).

عام تحت إشراف المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وذلك لبحث أوضاع الإمارات وما تحتاج له من تطوير ومحاولة الحد من الفقر المدقع الذي كانت تعيشه تلك الإمارات باستثناء (أبو ظبي - دبي) وأن يناقش المجلس ويقرر القضايا ذات المصلحة المشتركة لجميع الإمارات خاصة في مسائل الهجرة والنقد والبريد والقوانين والجنسية والجوازات والجمارك والصحة والتعليم والتعاون الإداري بين الحكام (العقاد، 1979م).

إلا أن هذا المجلس لم يحقق ما كان مرجواً منه وذلك لعدم ارتفاع المحاولة لتنظيم الجهود بميثاق ينظم عمل هذا المجلس، لذلك بقيت القرارات التي يصدرها هذا المجلس غير مفعلة وغير ملزمة ونافذة تلقائياً في الإمارات، وإنما ينفذها حاكم الإمارة تحت إشراف المقيم السياسي وحسب قنوات ورؤية حاكم الإمارة، لذلك أصبح هذا المجلس عبارة عن هيئة لتنسيق المصالح الشخصية بين حكام الإمارات، وحقق لبريطانيا سهولة التعامل مع الزعامات المحلية (الشلق، 1991م).

بعد ذلك سعت بريطانيا لربط هذه الإمارات بما يعرف بحلف بغداد عام 1955م وذلك بعد قناعة بريطانيا بأن هذا المجلس لم يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله، بحيث سعت بريطانيا في ضم هذه الإمارات بعد إنشاء اتحاد فدرالي بينها مضافاً إليها الكويت وقطر والبحرين، إلا أن هذه الفكرة فشلت وبقيت حلماً يراود مؤسسي حلف بغداد، وذلك بسبب معارضة أهالي المنطقة بالإضافة إلى معارضة إيران للفكرة بسبب إدعائها التقليدية في البحرين، ومعارضة بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر لارتباطهم بالسياسة الاستعمارية البريطانية (الشلق، 1991م).

وفي عام 1964 سعت بريطانيا لتطوير مجلس استشاري تابع لمجلس الإمارات المتصالحة ويضم عضواً أو عضوين عن كل إمارة. تكون مهمة هذا المجلس تحضير وإعداد الملفات التي يجب التباحث فيها عند اجتماع "مجلس الإمارات المتصالحة"، كما حاولت بريطانيا أن تدعم هذا المجلس من خلال عوائد النفط، لاسيما وأن شركات بريطانية مثل شركة تطوير بترول الساحل المهادن بدأت بتصدير النفط منذ عام 1962م بإنتاج 142 ألف برميل سنوياً الأمر الذي انعكس بوفرة مالية لمشايخ هذه الإمارات وعزز دورهم السياسي وبالأخص في إمارة أبو ظبي (Aqil, 2000) وذلك بإنشاء مجلس تطوير الإمارات المتصالحة في آذار 1965م (نوفل، 1969م).

ظهرت هذه الفكرة إلى حيز الوجود لا سيما بعد قرار مؤتمر القمة العربية المعقود في القاهرة عام 1964م والذي أصدر قراره بأن يكون للجامعة العربية وجود ودور في منطقة

يعادل 1.5% وهي تقع على الخليج وتتكون من سلسلة من الجبال والوديان، وقسم كبير من أراضيها صالح للزراعة (فوزي، 2001م) ويحكم هذه الإمارة أسرة آل الشرقي (اسكندر، 1981م)، أما سكانها فقد بلغ عددهم 16.655 نسمة حسب الإحصائية نفسها (www.uaestatistics.gov.ae).

المحاولات البريطانية في توحيد الإمارات

لم تكن فكرة اتحاد الإمارات العربية وليدة طرفها ولحظتها كما سنرى لاحقاً، بل هي فكرة راودت الحكومة البريطانية منذ ثلاثينات القرن الماضي، وذلك لإيجاد دولة من الإمارات الصغيرة قادرة على حماية نفسها، والتي لا يمكن أن تشكل كل إمارة منها دولة على حدة، لذلك حاولت بريطانيا أن توحد هذه الإمارات وذلك في محاولتين الأولى عام 1937م والثانية عام 1952م، إلا أن الفشل كان نصيب هذا المشروع، وذلك لعدة أسباب أهمها المشاكل الحدودية بين هذه الإمارات، وطبيعة القبائل البدوية التي تتخذ من الغارات عملاً لها، وأسلوب حياة، وظهور مشيخات جديدة على حساب مشيخات أخرى (القاسمي، 1998م).

طرحت بريطانيا مشروع الوحدة للمرة الأولى عام 1937م، وقد شمل هذا المشروع قيام بعض المسؤولين البريطانيين بزيارة لمشيخات الساحل لإقناعهم بالإتحاد وقد اقتنع بعضهم، كما حاولت بريطانيا إقناع السعودية في هذا الإتحاد بصفتها الجارة الكبرى لهذه المشيخات، وقد توصل البريطانيون لأفكار الوحدة من خلال توحيد الأنظمة القانونية والتعليم وأنظمة البريد والبرق وإنشاء قوة عسكرية منظمة تكون مستقلة داخل كل إمارة، على أن تخضع جميع الإمارات لقيادة واحدة، أما من الناحية السياسية فتم الاقتراح أن يشكل مجلس أعلى يمثل فيه حكام الإمارات، وأن يكون لكل إمارة حكومة داخلية مستقلة تدير شؤونها، وتكون هذه الحكومة مسؤولة أمام مجلس تمثيلي منتخب أو معين، تكون مهمة هذا المجلس اقتراح القوانين أو تعديلها أو حذفها (الصباح، 1998م). لم يكتب لهذا المشروع النجاح وذلك نتيجة تغير الظروف الدولية في نشوب الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، لذلك توقفت بريطانيا عن هذا المشروع (الشلق، 1991م).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا إعادة الفكرة مرة أخرى وكان ذلك عام 1952م، فقد بدأت بريطانيا تحت الحكام على إنشاء كيان الوحدة، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل عملي من خلال إنشاء (مجلس الإمارات المتصالحة) تحت إشراف بريطانيا، وأن يضم هذا المجلس حكام الإمارات السبع، ومن شروط هذا المجلس أن يجتمع مرتين أو ثلاثاً كل

تشكلت فيما يعرف بجبهة تحرير ظفار بالإضافة إلى دور العراق على رأس الخليج والتنافس الإيراني-العراقي القائم، أم أن أمريكا ستجد نفهسا مدفوعة للحلول مكان بريطانيا؟ للدفاع عن مصالحها واقتناص الفرصة (العقاد، 1973م).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بريطانيا لا يمكن أن تترك الخليج العربي دون أن يكون لها شيئاً من النفوذ، وذلك من خلال وجود حلفاء لها على رأس الإمارات والحكام الأكثر انفتاحاً للتطوير فيكونون بذلك أكثر خدمة لبريطانيا وسياستها، فقبل صدور قرار الانسحاب عملت بريطانيا على تغييرين مهمين في حكومات الإمارات إذ جاء الأول في أبو ظبي عندما نحت الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان 1928-1966م وعينت مكانه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام 1966م، والتغيير الثاني تشجيع السلطان قابوس بن سعيد في إحداث انقلاب على أبيه سعيد بن تيمور عام 1970م، والنتيجة المرجوة من هذين التغييرين هي فتح المجال أمام الأجيال الجديدة في هذه الإمارات، وبذلك تصون السياسة البريطانية بالمنظور الإستراتيجي المصالح البريطانية في عملية تطوير وتحديث هذه الإمارات التي بقيت تحت نير الفقر والتخلف طوال الفترة السابقة. فما كان من الشركات البريطانية مثل شركة أدما وشركة تطوير بترول الساحل المهادن (Aqil 2000) إلا أن استثمرت عشرات الملايين من الجنيهات في تنمية هذه الأقطار الناشئة (وولكر، 2008م).

كما أن بريطانيا قامت قبل الانسحاب بمحاولات لتخفيف حدة الصراعات بين الشيوخ على الحدود (وولكر، 2008م) فالتسوية لم تكن لأجل خدمة هذه الإمارات بل أدرك البريطانيون أن هذه التسويات ستساعد الشركات على العمل والاستثمار وحتى لا تدخل هذه الشركات في خلافات الحدود (وولكر، 2008م).

ونعتقد أنه لم يتخذ قرار الانسحاب البريطاني جزافاً ولم يتخذ لأن بريطانيا قررت منح هذه الشعوب نعمة الإستقلال والحرية والخروج من الإستعمار وما جلبه على هذه الشعوب، بل هناك العديد من الأسباب التي أجبرت بريطانيا على اتخاذ قرار الانسحاب وأهم هذه الأسباب (Omran, 1980):

1- الأزمة الاقتصادية التي عانت منها بريطانيا في عام 1967م وارتفاع تكاليف الأعباء المالية للإنفاق على التواجد العسكري البريطاني في الخليج والمناطق الأخرى، مما دفع الساسة البريطانيين لإعادة حساباتهم ومحاولة ضبط النفقات فكان القرار بالانسحاب التدريجي.

2- ازدياد الأهمية الإستراتيجية لإمارات الخليج بعد حصول الهند والباكستان على استقلالها عام 1947م، مما دفع

الإمارات، فقامت بإنشاء صندوق لتنمية ودعم هذه الإمارات تساهم في تمويله مصر والسعودية والكويت والعراق، فما كان من بريطانيا أن وجهت دعوة لحكام الإمارات السبع مع قطر والبحرين وترأس هذا الاجتماع المقيم السياسي البريطاني وليم لوس Sir William Luce وتقرر فيه توفير الأموال اللازمة لتنمية هذه الإمارات (الشلق، 1991م).

وعلى الرغم من هذه المحاولات إلا أن هذا المجلس لم يحقق الأهداف المرجوة من إنشائه، وذلك لافتقاره للقوة الملزمة لتنفيذ قراراته، فهي لم تستطع توحيد الأنظمة الإدارية والنقدية، كما عجز أن يطور نفسه على شكل تنظيم اتحادي بالرغم من إقراره إعداد دستور اتحادي للإمارات، لذلك بقي هذا المجلس ضعيفاً ولم يكن عند طموح المجلس المأمول به لذا استمرت الضرورة الحتمية إلى قيام الإتحاد (الشلق، 1991م).

وبهذا السياق لا بد من ذكر بعض الملاحظات حول الخطوات البريطانية وهي (الصباح، 1998م):

- 1- في مشروع 1937 لم يكن هناك خدمات تعليمية وخدمات صحية أو ثقافية أو أمنية تقدمها هذه الإمارات حتى يتم تنسيقها وتوجيهها للمصالح العام ضمن إطار الإتحاد.
- 2- إن فكرة الإتحاد ملازمة ومحددة لطبيعة نظام الحكم، أي أن الإتحاد لم يستطع صهر كينونة الزعامة عند كل شيخ، وبنفس الوقت راعت بريطانيا المصالح القبلية ولذلك لم تمارس الضغط بل نأت بسياستها ونهجت سياسة متزنة وهادئة حققت لها الحفاظ على مصالحها في المنطقة.
- 3- إن حفاظ كل إمارة على خصوصية إدارتها الذاتية يعد من أحد مرتكزات الإتحاد.

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

ما إن أعلنت بريطانيا بأنها ستسحب من الخليج العربي عام 1968م وتحديد جلاء القوات البريطانية مع نهاية عام 1971م، حتى بدأت الألسن تلهج بسؤال لا مناص من طرحه في هذه اللحظة وهو: هل سيترك هذا الانسحاب فراغاً سياسياً وعسكرياً؟ لا سيما في الإمارات السبع مضافاً إليها قطر والبحرين وذلك بعد فشل المحاولات السابقة لقيام اتحاد، وفشل مجلس الإمارات المتصالحة عن تحقيق السلطة التي ستتولى زمام الأمور في حال انسحاب بريطانيا من الخليج، والسؤال الثاني، الذي لا بد من طرحه أيضاً وهو من سيخلف بريطانيا في المنطقة ويأخذ على عاتقه حماية الإمارات الصغيرة هل هي إيران أم السعودية؟ أم أن هناك قوة جديدة ستدخل المنطقة وتحل محل بريطانيا ممثلة بالإتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية؟ بالإضافة لوجود قوى يسارية في عُمان

فمن هو الشيخ زايد؟ وكيف تولى الحكم؟ وما هي الجهود التي بذلها لإنجاح مساعي الإتحاد ووصوله إلى المرحلة التي وصل إليها؟

هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ولد سنة 1916م، ووصفته الوثائق البريطانية أنه أشد أخوته ذكاءً، والأوسع شعبية من بين أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي (بنو ياس)، ووصفته أيضاً بأنه دمث الخلق ولطيف ومنفتح لعون المحتاجين، ولديه ذاكرة مدهشة خصوصاً ما يتعلق في الأسماء والأماكن، وقد ظهرت نجابته وقوة شخصيته عندما كان حاكماً على منطقة العين التابعة لإمارة أبو ظبي وتحت ولاية أخيه الشيخ شخبوط الذي تولى الحكم سنة 1928م حتى سنة 1966م، إلا أن هذا الشيخ كان محافظاً على القيم والتقاليد البدوية من شطف العيش والتفتير في المصروفات بالرغم من عوائد النفط المدرة بعد اكتشاف النفط، فقد بدأت علامات التدمير على سكان إمارة أبو ظبي خاصة بعد ما سمعوه من فعل النفط في حياة الإمارات المجاورة مثل الكويت، البحرين وقطر لذلك أصبح لديهم رؤية في ضرورة التغيير، وبعد اتفاق جرى في عائلة آل نهيان تم تنحية الشيخ شخبوط عن الحكم وتوليه أخيه الشيخ زايد مكانه في 6 آب 1966م، الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً من سكان إمارة أبو ظبي والبريطانيين العاملين في الخليج. اتفقت الوثائق البريطانية والمراجع العربية مثل خالد القاسمي في كتابه الإمارات العربية المتحدة وجوبنتي مايترا في كتابه زايد من التحدي إلى الإتحاد على أن تولى الشيخ زايد جاء وفق تسويات عائلية اتفق عليها بين أفراد الأسرة الحاكمة (الفارس، 2008م) فيما انفرد مرجع وحيد في الإشارة إلى أن الشيخ زايد جاء توليه عبر انقلاب عسكري ناجح أدى في النهاية لتولية الحكم (فوزي، 2001م). إن تداول السلطة تم في إمارة أبو ظبي وفقاً للعرف العائلي كما جرت عملية تداول السلطة في المملكة العربية السعودية والكويت وغيرها. لذلك أرجح أن تولى الشيخ زايد دفة الحكم جاء وفق العرف العائلي والاتفاق بين أفراد الأسرة، وذلك لاتفاق الوثائق والمراجع على هذه النقطة.

وما أن تولى الشيخ زايد الحكم حتى ظهرت شخصيته وتبلورت بكافة جوانبها وطموحها للوصول إلى الأفضل، فقد أظهرت الوثائق البريطانية حماسه وشدة انجذابه للتطوير والتحديث والتنمية في إمارة أبو ظبي والإمارات المجاورة (تقرير الوكالة البريطانية، 1966م) وذلك من خلال الإستعانة بالمستشارين والخبراء البريطانيين، ومساهمته بمبلغ 500 ألف جنيه استرليني لصندوق تطوير الإمارات المتصالحة ورؤيته فيما يتعلق بتوجيه هذا المال إلى الإمارات الصغيرة وأن تستفيد

بريطانيا إلى مهادنة الزعماء المحليين، لأنه الأسلوب الأنجع لتحقيق مصالحها.

3- العامل الخارجي الذي نشأ بدخول العالم مرحلة الحرب الباردة وتحل بريطانيا جزءاً مهماً فيها، تمثل في الحيلولة دون دخول الإتحاد السوفياتي إلى المنطقة ما يتفق وسياسة حلف بغداد، والعامل الخارجي الآخر التنافس الدولي على النفط وامتيازاته، فلم تعد بريطانيا هي المسؤولة الوحيدة عن حماية المصالح النفطية، فهذه المصالح أصبحت محور اهتمام فرنسا والولايات المتحدة وغيرها وبهذا السياق يمكن لنا القول بأنها جاءت كجزء من مسؤولية حلف شمال الأطلسي.

لذلك ثار السؤال لدى الرأي العام البريطاني ألا وهو لماذا تتحمل بريطانيا حماية هذه المصالح دون غيرها؟ لا سيما وأن شركات النفط مثل أدما وتطوير بترول الساحل المهادن المسؤولة عن التنقيب كانت تحكمها عقود امتياز مبرمة مع الإمارات وقائمة على أساس الإحترام والأسس التجارية لذلك لا بد من دخول الولايات المتحدة الأمريكية وإنهاء الوجود الإستعماري التقليدي الذي لم يعد مقبولاً من الأجيال الجديدة.

4- أدركت بريطانيا أن الوجود العسكري لم يعد مجدداً مع تطور الأسلحة وظهور الصواريخ بعيدة المدى فضلاً عن حاملات الطائرات الأمريكية وتنسيق سياساتها ضمن مجلس حلف شمال الأطلسي.

5- ظهور القومية العربية التي تجسدت بثورة عام 1952م في مصر وثورة تموز عام 1958م في العراق وثورة اليمن عام 1962م، كل هذه الثورات أعطت شعوراً لدى سكان الإمارات بضرورة إنهاء الإحتلال البريطاني التقليدي واستمراره ثقافياً وسياسياً واقتصادياً ولكن بما لا يعارض المصالح الأمريكية.

وفي يوم الثلاثاء في 16 كانون الثاني 1968 أعلن هارولد ويلسن Harold Wilson رئيس الوزراء البريطاني أن بريطانيا ستسحب من الخليج العربي قبل نهاية عام 1971م، وذلك بعد أن تحدثت عن المشاكل الاقتصادية والتكاليف العسكرية (Peck, 1986).

دور الشيخ زايد بن سلطان في الإتحاد

قبل البدء بالحديث عن هذا الإتحاد وعن ما تلاه من مباحثات وظهور اتحاد الإمارات التسع وصولاً إلى ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها واعتراف الدول بها، لا بد أن نعرض على شخصية الشيخ زايد بن سلطان وتوليه للحكم وذلك بغية التعرف على جهوده التي بذلها في توحيد الإمارات،

1968م كتب المقيم السياسي البريطاني السير ستيفارت كرافورد (Sir Stewart Crawford) "أن الشيخ زايد وافق بشكل معلن على أن يحول إلى ملكية دبي شريطاً من قاع البحر ضمن سواحل إمارة أبو ظبي يشتمل على عشرة كيلو مترات يعتقد بأنه يحوي نفطاً" (الدرعي، 2005م) ويشير المقيم أيضاً إلى أن الشيخ زايد قدم قرصاً ضخماً لدبي دون فوائد وذلك لاستثماره في التنمية وتوليد الطاقة (الدرعي، 2005م)، وفي حديثه مع جريدة الأهرام المصرية قال: "إن هذه الحدود كلها مصطنعة لأن الشعب العربي في كل مكان يعلم أن الحدود التي وضعت بين الأشقاء تمت في ظروف كانت السيطرة فيها للأجنبي الذي حرص على تقسيم العالم وتجزئته"، فيظهر لدينا في هذا الحديث كم كان يؤمن بالوحدة وعدم الإكتراث لمسائل يعتبرها هو ثانوية فيما لو توافرت رغبة في تحقيق الإتحاد الذي اعتبره الأهم والضرورة الاستراتيجية.

هذا وقد علق أيضاً على اتفاقية السميح: "إننا نؤمن بأن الوحدة مصير عربي يجب أن نسعى إليه جميعاً وأن نعمل جهدنا لكي ندلل الصعاب التي تحول دونه" (صحيفة الأهرام عدد 29681).

لاقت هذه الاتفاقية وهذا الإتحاد ترحيباً واسعاً سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي من الدول العربية لا سيما مصر والكويت والجامعة العربية، مما أعطى دفعة جديدة للشيخ زايد للسير قدماً في تحقيق الوحدة (الدرعي، 2005م)، خاصة بعد ردود الفعل المرحبة بهذا الإتحاد فقد علقت صحيفة الجمهورية المصرية على الإتحاد "... وانتهاز الشيخ زايد الفرصة، وأجرى اتصالاً مع الشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي عرض فيه قيام اتحاد بين الإمارات وأعلن الاتفاق فعلاً وهو المعروف باتفاق "السميح" (الدرعي، 2005م)، هذا وقد صدر تصريح من وزارة الخارجية الكويتية بأنها ترحب بالاتحاد وترجو أن يكون بارقة خير لاتحاد كافة المشيخات (الدرعي، 2005م)، كما لاقى الاتحاد ترحيباً من الجامعة العربية ممثلة آنذاك بأمينها العام محمد عبد الخالق حسونة (الدرعي، 2005م).

لقد شكل نجاح الإتحاد الثنائي بين أبو ظبي ودبي دفعة قوية لتوجيه دعوة لحكام الإمارات الباقية، لعقد اجتماع وإقامة اتحاد بين تلك الإمارات، فعقد الاجتماع بعد حضور الوفود للإمارات التسع المكونة من أبو ظبي، دبي، قطر، البحرين، أم القوين، عجمان، رأس الخيمة، الشارقة، الفجيرة (العيدروس، 1983م). اجتمعت هذه الوفود في دبي في 25 شباط 1968م واستمر المؤتمر الأول من 25 إلى 27 شباط وفي نهاية المؤتمر تم إعلان اتفاقية اتحاد الإمارات العربية والمعروف باتفاقية "دبي"، حيث وقع عليها حكام الإمارات الشيخ زايد عن

منه بشكل مباشر وذلك من خلال حكاهم، فقد أعطى إمارة رأس الخيمة 115 ألف جنيه استرليني وأخبر جميع الحكام الذين زاروه بأنه خير صديق لهم وأن يطلبوا منه المال متى احتاجوا له دون تردد (تقرير فينلاي، 1966م). منذ أن تولى الشيخ زايد الحكم وهو نائب الحركة في سبيل إمارته والإمارات الأخرى، وهذا ما تؤكد الجهود التي بذلها في محاولاته لتحقيق الوحدة بين الإمارات خاصة الإتحاد الثنائي الذي نشأ بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي.

وما أن أعلنت بريطانيا قرار الانسحاب في عام 1968م حتى بدأت تحركات الشيخ زايد تظهر وتزيد في محاولة لملاء الفراغ الذي ستخلفه بريطانيا في حال الانسحاب، وكانت أول هذه الجهود زيارة الشيخ زايد إلى إمارة دبي وظهور ما يعرف بالإتحاد الثنائي.

إن فكرة الإتحاد لم تكن وليدة في فكر الشيخ زايد كردة فعل على قرار الانسحاب بل ظهرت قبل ذلك ففي لقاء الشيخ زايد مع المقيم السياسي البريطاني في البحرين السير وليم لوس في 22 كانون الأول سنة 1964 قال سموه: "بأنه يعتبر الإتحاد ضرورة، وأنه ينبغي على أبو ظبي تقديم الأموال اللازمة لذلك" (الدرعي، 2005م) فكان قرار الانسحاب البريطاني بمثابة الشرارة الأولى التي شجعت الشيخ زايد لتحقيق طموحاته وتحولها من فكرة نظرية إلى الواقع العملي، فبادر الشيخ زايد إلى الإلتقاء بحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في 22 كانون الثاني 1968م، وقد بحث أوجه التعاون بين الإماراتين وتم تتويج هذه المباحثات باتفاقية الإتحاد الثنائي والتي عرفت باتفاقية "السميح" (منطقة بين دبي وأبو ظبي) في 18 شباط 1968م، وذلك بعد عقد لقاء بين الشيخين في 16 شباط ونجح الشيخ زايد بإقناع أخيه شيخ دبي بعقد الاتفاقية بين الإماراتين لما فيها من تحقيق مصالح أمنية واقتصادية وسياسية للطرفين. ووجهت فيها الدعوة للإمارات الأخرى بالانضمام لهذه الاتفاقية، التي نصت على أن يكون هناك علم واحد وأن يناط بالإتحاد الشؤون الخارجية والدفاع والصحة والتعليم وشؤون الجنسية والهجرة (ماينترا، 2007م).

شجعت هذه الخطوة الإيجابية في نهج الشيخ زايد الودودي في متابعة بذل الجهد مع إخوانه الأمراء الآخرين. وبنفس السياق برزت سماحته واستعداده لتقديم التنازلات من أجل تحقيق الهدف الأسمى والأهم وهو تحقيق الوحدة لأن فيها تحقيق المصالح للجميع. فمثلاً نموذج حل مشكلة إمارة دبي على الحدود مع أبو ظبي، فما كان منه إلا أن أرسل خريطة إلى شيخ دبي وطلب منه أن يرسم الحدود بنفسه للمناطق التي يريدتها (صحيفة الأهرام عدد 29781). وفي 10 حزيران

فقرر المجتمعون فض الاجتماع على أن يعقد في أبو ظبي في الأول من تموز من نفس العام (الثلث، 1991م).

ولكن قبل الحديث عن اجتماع تموز وما تمخض عنه من قرارات لا بد من القاء الضوء على جهود الشيخ زايد ومساعيه في توثيق الإتحاد من آذار وحتى أيار عام 1968م، فقد حاول في تحركاته بأن يجد أرضية صلبة يقوم عليها الإتحاد، وذلك في محاولة تخفيف حدة الخلافات وتقليص الفجوة في وجهات النظر لتحقيق الهدف المنشود، فقام بزيارة كل من حاكم الشارقة خالد بن محمد القاسمي، وحاكم عجمان راشد بن حميد النعيمي وحاكم أم القيوين الشيخ أحمد بن راشد المعلا، وحاكم الفجيرة الشيخ محمد بن حمد الشرقي واجتمع مع الحكام ومع ممثليهم. وذلك بعد قيام كل من البحرين وقطر بالانشغال في تسوية ما بينهم من الخلافات (الدرعي، 2005م) وبهذا السياق تشير وثيقة بريطانية إلى حديث الشيخ زايد الذي شدد على "استكمال اتحاد أبو ظبي- دبي مع الإمارات الشمالية الخمس كوحدة ضمن الإمارات العربية" (الدرعي، 2005م) وبعد تلك الزيارات استطاع عقد اتفاقيات وحدة من الإمارات الأربع المتبقية، وذلك لتحقيق نص المادة الرابعة من اتفاق "السميح" (الدرعي، 2005م).

وفي أعقاب اجتماع 25-26 أيار عام 1968م نشطت الوساطة العربية ممثلة بالكويت، في محاولة للسعي قدماً في تحقيق الإتحاد وكسر الجمود المتعلق بالمباحثات التي انفض عليها الاجتماع السابق. فقد لاقت الوساطة الكويتية ترحيباً من قبل حكام الإمارات، وقدمت الكويت مقترحات لحل المشاكل التي ظهرت نتيجة الخلافات بين الحكام مثل قضية اختيار العاصمة، فقالت الكويت أن يؤجل النظر في هذا البند، وأن يوافق المجتمعون على اختيار رئيس لهم في كل اجتماع وأن يتفقوا على عقد مجلس للإتحاد على أساس اختيار ثلاثة ممثلين من كل إمارة، وصوت واحد لكل إمارة على أن يؤخذ القرار بالأغلبية وأن يجري العمل على تأجيل الاجتماع القادم حتى منتصف تموز، لينتج لهم الوقت للإتفاق على المبادئ (العيدروس، 1983م). وفي 6-7 تموز 1968م كنتيجة للوساطة الكويتية اجتمع حكام الإمارات. فكان لليوم زخمه الإعلامي والسياسي واستطاع المجتمعون حل بعض العوائق وتمخض عنه عدة قرارات أهمها: (الدرعي، 2005م)

- 1- تعيين مجلس اتحادي مؤقت.
- 2- تنظيم الرئاسة الدورية للمجلس.
- 3- ينظم للمجلس الأعلى والمجلس المؤقت حرية اختيار مكان انعقاده مع المجلس المؤقت.
- 4- الاتفاق مع الدكتور عبد الرزاق السنهوري الخبير القانوني

أبو ظبي وعيسى بن سلمان بن خليفة حاكم البحرين وأحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر وراشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي وصقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وخالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة وأحمد بن راشد المعلا حاكم أم القيوين وراشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان ومحمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة، وقرروا أن يبتدأ العمل بها في 30 آذار من نفس العام حتى وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للإتحاد. وتقرر عقد المجلس الأعلى للحكام في أبو ظبي بتاريخ 25 أيار 1968م (الدرعي، 2005م)، وعلق الشيخ زايد على اتفاقية الإمارات التسع بقوله: "لقد رحبت بفكرة المؤتمر لمجرد ابلاغها بها، ولقد أبدت استعدادي لحضور المؤتمر في أي وقت يحدد له وقلت لهم ليس لي أي شروط لحضور المؤتمر كل ما أطلبه هو ابلاغها بموعد المؤتمر قبل انعقاده بأربع ساعات وهي الفترة التي يستغرقها السفر من أبو ظبي إلى دبي" (الدرعي، 2005م). ويدل هذا التصرف على قناعته وإيمانه بطموحه الوحدوي وعبر عن فهم صادق لضرورة تجميع الطاقات وتوحيدها في دولة واحدة اتحادية وقال:

"إن الإتحاد يجب أن يعلن استقلاله قريباً جداً، وفي أسرع وقت ممكن، وإن هناك اتصالات تجري الآن لتحديد موعد الجلسة الأولى للمجلس الأعلى للإتحاد ومكان انعقاده وجدول الأعمال" (الدرعي، 2005م). هذا وقد كانت بريطانيا على اطلاع تام في عمليات سير الخطى نحو اتحاد الإمارات التسع، فقد أبقى الوكيل السياسي في دبي روبرتس D.A Roberts نبأ توقيع اتفاقية اتحاد الإمارات التسع (FCO8/3) ويبدو أن بريطانيا كانت راغبة في هذا الإتحاد ومؤيدة لكل خطواته لأنه في النهاية لا يضرها ولا يعاديه، بل العكس يقوي ويجمع كل الإمارات في دولة لها مستقبل، وسوف تحافظ على علاقات الاحترام والصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي، وذلك كي لا تترك فراغاً سياسياً عند الإنسحاب، حتى تكون هذه الدولة قادرة على الاستمرار وتحافظ على استقلال قراراتها لاسيما أنها أصبحت من الدول النفطية.

كان من الضروري أن يتم وضع الإطار العام لهذا الإتحاد وأنظمتهم وقوانينه، فعقد الاجتماع الثاني كما هو مخطط له في أبو ظبي، فاجتمعت اللجنة التحضيرية في 18-19 أيار 1968م وذلك لإعداد جدول الأعمال للإتحاد العام لحكام الإمارات. وفي يومي 25 و 26 أيار من نفس العام عقد المجلس الأعلى للإتحاد اجتماعه في أبو ظبي، وبدأت عمليات المشاورة في الأمور العامة للإتحاد وذلك بغية تحقيق الأهداف العامة التي تم تنسيقها في مؤتمر دبي. وتبين من خلال المشاورات أن هناك خلافات حول تفسير ما جاء في اتفاق دبي

والوزراء من مناصبهم الأساسية وذلك بفضل جهود الشيخ زايد، أما في مسألة التمثيل فقد رأيت البحرين أن يتم على أساس التمثيل النسبي للسكان، بينما رأيت الإمارات الأقل سكاناً مثل الفجيرة وعجمان ورأس الخيمة أن يكون التمثيل متساوياً بين الإمارات، وهنا حاول الشيخ زايد أن يقرب وجهات النظر فاقترح أن تمثل كل إمارة بأربعة أعضاء مقابل ستة للبحرين إلا أن المجلس أرجىء البت في هذه القضية (مايتر، 2007م). ووافق المجلس على ما صدر عنه من قرارات، وإبقاء المسائل الخلافية مثل التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري إلى الاجتماع القادم وانفض الاجتماع في تاريخ 14 أيار 1969م وتأزمت الأمور دون تحديد موعد للاجتماع القادم. ثم جرت الاتصالات بين الإمارات وتم الاتفاق على عقد اجتماع في أبو ظبي في 20 تشرين الأول 1969م، وبدأت المباحثات في الفترة 21-25 تشرين الأول وفي اليوم الأخير من الاجتماع دخل أحد الساسة البريطانيين غرفة الاجتماع حاملاً معه رسالة من المقيم السياسي البريطاني حث فيها الحكام على تدارك الأمر والإسراع في إجماع الرأي متمنياً لهم التوفيق، إلا أن هذا التدخل شجع بعض الحكام على أن يترك الاجتماع واعتباره تدخلًا سافراً في شؤونهم، لكن الشيخ زايد حاول أن يجمع العقد الذي انفرط بسبب تدخل المقيم السياسي وبأن تدخل المقيم أتى في إطار الحث على قيام الإتحاد وأن الإمارات لا زالت خاضعة لحكم بريطانيا فلذلك يعتبر التدخل جزء من تبعية هذه الإمارات لبريطانيا (مايتر، 2007م).

هذا وقد أبرزت الصحف العربية جهود الشيخ زايد في محاولته لإعادة إحياء الأمل في تحقيق الإتحاد الذي أصابه شيئاً من نهاية الأجل. مثل صحيفة "النضال البيروتية" التي نشرت خبراً في صفحتها تحت عنوان "جهود حاكم أبو ظبي لبعث مجلس اتحاد الإمارات"، وكذلك مجلة "آخر خبر" في مصر فقد تحدثت هي أيضاً عن جهود الشيخ زايد فقالت: "إن حاكم أبو ظبي يحاول حل جميع الخلافات المثارة في المؤتمر الأخير" (الدرعي، 2005م).

وعلى الرغم مما حدث في الاجتماع الأخير، بقيت اجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة تعقد مرتين سنوياً، وهنا بدأت تظهر مرة أخرى رغبة الحكام في استكمال ما بدأوه من مراحل الإتحاد لذلك قرر الحكام الاجتماع في دبي في 28 شباط عام 1970م، الذي استمر الاجتماع حتى 14 آذار. حيث أصدر قراره بالموافقة على وضع ميزانية للمجلس تكفل الشيخ زايد بها وقدرها مليونين ونصف جنيه استرليني، ولم يكتف الشيخ زايد بذلك بل قام بتوجيه دعوة لنواب الحكام لإجتماع تمهيدي قبل اجتماع الحكام أنفسهم، على أن يكون

المصري ورئيس مجلس الدولة المصري لإعداد الميثاق الكامل للإتحاد. وهنا يظهر مدى ثقة شيوخ الإمارات السبع بدور السياسة المصرية في دعم ورعاية مسيرة الإتحاد التي قادها الشيخ زايد.

وبما أن الاجتماع عقد في أبو ظبي فقد ترأسه الشيخ زايد الذي سرعان ما أرسل السيد أحمد خليفة السويدي رئيس ديوان إمارة أبو ظبي إلى السنهوري للإتفاق معه لوضع دستور الإتحاد. ولتحقيق الغاية الأساسية تُرك لحاكم قطر أحمد بن علي آل ثاني توجيه الدعوة للاجتماع التالي في الدوحة، على الرغم أن هذه من أحقية الشيخ زايد كونه رئيس الاجتماع المقام (الدرعي، 2005). وعبر هذا السلوك المتسامح عن إيمانه العميق بفكرة الإتحاد الإماراتي.

وفي 20 تشرين الأول عقد الاجتماع في الدوحة عاصمة قطر في الفترة الواقعة بين 20-22 تشرين الأول عام 1968م، وقد كان من المفترض أن يعقد هذا الاجتماع في 12 تشرين الأول إلا أن تغيب بعض الحكام وسفرهم إلى الخارج تم تأجيله إلى 20 تشرين الأول، وقد تمخض عن هذا الاجتماع قرارات أهمها: (العيدروس، 1983)

1- تشكيل قوة عسكرية للإتحاد، فبادر الشيخ زايد بتشكيل هذه القوة على حساب خزينة إمارة أبو ظبي.
2- تكليف خبير اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية للإمارات في محاولة لوضع خطة اقتصادية تنموية لهذه الامارات.

وبعد انتهاء الاجتماع وتعيين موعد 10 أيار 1969م للاجتماع القادم، سعى الشيخ زايد في هذه الفترة لعدة زيارات أهمها للكويت وذلك في محاولة لتقديم الشكر لشيخها صباح السالم الصباح على وساطة إمارته في حل الخلافات بين الإمارات الشمالية، ثم توجه إلى قطر وفي نهاية جولته أقام الشيخ زايد في الأول من أيار مأدبة عشاء لحكام الإمارات التسع بالإضافة إلى المقيم السياسي البريطاني، وكان الهدف من هذه الجولة هو توثيق عرى الإتحاد والحد من الخلافات بين الإمارات في سبيل تحقيق الإتحاد (الدرعي، 2005م). وطمأن الجانب البريطاني على كل الخطوات الاتحادية.

عقد الاجتماع بتاريخ 10 أيار 1969م وبدأت النقاشات، فتم طرح موضوع المقر المؤقت للإتحاد، والوزارة الاتحادية، وتمثيل الإمارات في المجلس الوطني الاستشاري وهنا بدأت الخلافات تظهر جلية على السطح، فيما يتعلق بمقر الإتحاد رأى وفد البحرين بأن يطرح هذا الموضوع لاحقاً إلا أن الجميع وافق على اختيار أبو ظبي كمقر مؤقت للإتحاد، أما الوزارة الاتحادية فقد تم التوصل إلى التفاوضي عن تقرير رئيس الوزراء

المسؤولين في إمارة قطر والبحرين على الانضمام للإتحاد شريطة التمسك بالشروط التي طرحت من قبلهم مثل إصرار قطر على أن تكون العاصمة في الدوحة. أما البحرين فقد أصرت على التمثيل النسبي لعدد السكان. حاول الوفد عقد اجتماع لحكام الإمارات إلا أنهم اكتشفوا بأنه ما لم تحل وتذلل تلك المشاكل فالأفضل عدم عقد هذا الاجتماع فعاد الوفد وقدم تقريره إلى الشيخ زايد، وبعد فترة وجيزة أبلغت البحرين بأنها ترغب في الإستقلال بشكل منفرد، فأدرك الشيخ زايد أن أمر اتحاد الإمارات التسع انتهى لا سيما بعد التقائه نائب حاكم قطر في سويسرا وأخبره أن قطر تريد أن تحذو حذو البحرين وتعلن الاستقلال بشكل منفرد (Zahlan, 1979).

هذا وقد أسف الشيخ زايد لقرار الإماراتين ولم ييأس فقدم اقتراح بتشكيل وفد من كافة الإمارات ومحاولة اقناع الإماراتين بالعدول عن قرار الاستقلال بشكل منفرد، وذلك من خلال مراجعة أسس التمثيل في المجلس الاتحادي وأنه سيتنازل عن العاصمة للبحرين، بعد ذلك وجه سموه دعوة لحكام الإمارات للإجتماع في 29 أيار 1971م رغبة منه في عدم إفشال اتحاد الإمارات التسع إلا أن الجهود باءت بالفشل ولم تحضر قطر والبحرين الاجتماع (الدرعي، 2005م).

وبعد أن أعلنت البحرين وقطر رغبتهما في الاستقلال فلم يبق أمام الشيخ زايد إلا الإمارات السبع لتشكيل الإتحاد، إلا أن الإتحاد شكل من الإمارات الست وهي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة، وهنا لم تحضر رأس الخيمة الاجتماع بسبب قيام إيران باحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورغبة رأس الخيمة في معرفة موقف الإمارات من الإحتلال، فقد اجتمعت هذه الإمارات في دبي تموز 1971م واتفق المجتمعون على تشكيل الإتحاد، وأهم ما تم مناقشته في الاجتماع هو: تعديل الدستور المؤقت الذي وضع من أجل اتحاد الإمارات التسع، بعد ذلك أعلن الحكام في 18 تموز 1971م عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وإصدار الدستور المؤقت لهذه الدولة الحديثة (يوميات، 2003م). وقد تم اعلان بيان أكد فيه على قيام الإتحاد وقد جاء فيه: "بعونه تعالى واستجابة لرغبة شعبنا العربي قررنا نحن حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة إقامة دولة اتحادية باسم الإمارات العربية المتحدة..." (العيدروس، 1983م). بعد هذا الإعلان بدأ الحكام بجولات بين الإمارات وذلك لوضع اللمسات الأخيرة على قيام الإتحاد. ثم قام الشيخ زايد بالتعاون مع المقيم السياسي البريطاني في دبي السير جيفري أرثر في الأول من كانون الأول عام 1971 على انهاء جميع العلاقات التعاقدية الخاصة بين بريطانيا

الاجتماع في 13 حزيران عام 1970م، وأن يناقش الاجتماع نتائج اجتماع 1969م والنظر إلى تداعيات المستجدات الطارئة التي قد تؤثر على مسار الإتحاد. والتصديق على أجندة اعمال اجتماع مجلس الحكام وتحديد موعد هذا الاجتماع لنواب الحكام، إلا أنهم أرجأوا النظر في اتخاذ القرارات، وتبين الوثائق البريطانية بكل وضوح فشل هذا الاجتماع بالإضافة إلى اعتذار حاكم قطر عن تلبية دعوة الشيخ زايد في التوصل إلى تسوية مع البحرين (Omran, 1980).

قام الشيخ زايد بإرسال وفد زار الإمارات كافة في محاولة لرأب الصدع الذي أصاب مراحل الإتحاد، وهنا أطلقت سنة 1971م والتي حملت معها العديد من الجهود الرامية لإعادة المسار نحو الهدف، فحضر الشيخ زايد اجتماع مجلس الإمارات المتصالحة في 13-14 آذار 1971م حيث قام بتقديم تبرع بلغ مليونين ونصف المليون دينار بحريني مساهمة في تطوير الصندوق ونشاطاته (يوميات، 2003م).

وبعد ذلك برز دور الوساطة العربية ممثلة بالكويت والسعودية فقد جاء الوفد الكويتي- السعودي في محاولة لإنجاح مساعي إتحاد الإمارات التسع، وكان على رأس الوفد الشيخ صباح أحمد الصباح والأمير نواف بن عبد العزيز، وقد حمل الوفد رسالتين من الملك فيصل والشيخ صباح السالم إلى الشيخ زايد تؤكدان على ضرورة قيام الإتحاد وأهميته للإمارات والمنطقة والخليج العربي. ف جاء الوفد بمقترحات لحل هذه العقبات أهمها: بالنسبة للتمثيل أن يكون نسبة وتناسب مع عدد السكان، أما العاصمة هي المقر الدائم لجميع سلطاته وهيئاته وأجهزته وغيرها من المقترحات التي من شأنها تذليل الصعوبات التي قد تعترض المباحثات (العيدروس، 1983م). وعلى الرغم من الجهود التي بذلت عربياً لم تحقق المهمة النجاح. وبعد فشل المساعي الكويتية- السعودية لإعادة الإتحاد إلى مساره، فقد ظهر هناك ميولاً لدى البحرين وقطر بالإستقلال بشكل منفرد.

إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة 1971م واستقلالها

بعد إنتهاء الحوار والمناقشات مع الوساطة السعودية الكويتية، التي انتهت إلى طريق مسدود وظهر اتجاه لدى كل من البحرين وقطر بالاستقلال بشكل منفرد، والابتعاد عن الإتحاد في شهر أيار 1971م. وصلت هذه المعلومات إلى الشيخ زايد ولكنها بشكل غير رسمي فما كان من الشيخ إلا أن كلف رئيس ديوانه أحمد خليفة السويدي ووزير إمارته عدنان الباجه جي (دبلوماسي عراقي) لاستطلاع الموضوع عن كثب. فقام الاثنان بزيارة كل من قطر والبحرين وقد أكد كل من

البحرين ورجبتها في ضمها لأراضيها وكانت أول ردة فعل في ذلك أن قامت باحتلال الجزر الثلاث وبعد فشل اتحاد الإمارات التسع فقد حاولت البحرين الحصول على الإستقلال ومحاولة إيقاف الأطماع الإيرانية في أراضيها فتقدمت بطلب للأمم المتحدة على عمل استفتاء شعبي، فجاء تقرير لجنة تقصي الحقائق بأن الشعب البحريني أجمع على عدم الانضمام لإيران والميل إلى الاستقلال (العيدروس، 1983م).

أما رأي إيران بعد اعلان قيام الإتحاد والإستقلال فقد جاء على لسان الشاه الذي رحب في تأسيس الإتحاد وعن ثقته بأن حكومة الإمارات وبالتعاون مع الدول الأخرى ستعمل على حفظ الأمن والنظام بالمنطقة وعبر عن أمله أن تتطور العلاقات الأخوية بين ايران والإمارات الخليجية (مايترا، 2007م). ولم يكن بمقدرة النظام الإيراني آنذاك مواجهة السياسة البريطانية في الخليج على ضوء تطورات الحرب الباردة.

أما الباكستان فقد اعترفت بدولة الإمارات العربية المتحدة وقامت بعمل تمثيل دبلوماسي معها بتاريخ 5 كانون الأول عام 1971م (يوميات، 2003م).

أما السعودية فقد بدأت معارضة للإتحاد بسبب خلافها مع إمارة أبو ظبي على واحة البريمي إلا أن الموقف السعودي تحول بعد ذلك بشكل مختلف فقد أصبح من أكبر الداعمين لقيام الإتحاد وقد ظهر ذلك من خلال الوساطة الكويتية السعودية وإعلان إعراف الدولة السعودية بدولة الإمارات بتعيين أول سفير للسعودية السيد عبد الله الخيال بتاريخ 1 حزيران 1975 وذلك بعد توقيع اتفاقية تسوية الحدود بين البلدين بتاريخ 29 تموز 1974م (يوميات، 2003م).

أما الكويت فهي الدولة التي لم تأل جهداً في دعم قيام الإتحاد حتى اللحظة الأخيرة، وقد ظهر دورها الداعم من خلال مراحل الإتحاد على جميع الخطوات، وهذا ما تم ملاحظته خلال البحث، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فبعد قيام الإتحاد ارسلت وزير خارجيتها جابر الأحمد الصباح على رأس وفد بالباركة للشيخ زايد وحكام الإمارات بقيام الإتحاد (مايترا، 2007م). وأعلنت اعترافها بالدولة بتاريخ 8 كانون الأول عام 1971م وتم تعيين الشيخ بدر محمد الصباح كأول سفير لدولة الكويت بتاريخ 23 آذار 1972م (يوميات، 2003م).

أما الأردن فالبرغم من انشغالها فيما أصابها في هذه الفترة من اغتيال رئيس الوزراء وصفي النل في القاهرة في 28 تشرين الثاني 1971، أي قبل قيام الإتحاد بأربعة أيام إلا أن الأمر لم يشغل الأردن والملك حسين-رحمه الله- عن إرسال رسالة يؤكد فيها ترحيب الأردن شعباً وحكومة في قيام الإتحاد، هذا وقد اعترف الأردن بدولة الإمارات العربية من خلال

إمارة أبو ظبي (يوميات، 2003م)، وفي اليوم التالي أي في الثاني من كانون الأول اجتمع حكام الإمارات الست وأعلنوا قيام واستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم اصدار بيان خاص موشح بتوقيع السادة الحكام الستة، وتم اختيار الشيخ زايد بن سلطان حاكماً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات واختيار الشيخ راشد بن سعيد المكتوم نائباً للرئيس لنفس المدة (القاسمي، 1998م).

أما بالنسبة لإمارة رأس الخيمة والتي لم تتضمن للسبب الأنف الذكر، فبعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت رأس الخيمة طلبها للانضمام للإتحاد وكان ذلك في 10 شباط 1972م إلا أن الموافقة كانت في 24 شباط من نفس العام (يوميات، 2003م) وبذلك اكتمل عقد الإمارات السبع والتي ما زالت محافظة على وحدتها حتى يومنا هذا.

هذا وقد ظهر التأييد البريطاني لقيام الإتحاد من خلال ما قاله وزير الخارجية البريطاني في 27 تموز 1971م السير دوغلاس هيوم Sir Alec Douglas Home حيث قال: "إننا نرحب كثيراً بالقرار الأخير الصادر من قبل الحكام الستة بالتوقيع على دستور الإتحاد" (الدرعي، 2005م) هذا ولم يتوان السير جيفري ارثر في توقيع إنهاء كافة المعاهدات مع إمارة أبو ظبي. وفي 6 كانون الأول عام 1971م تقبل الشيخ زايد أوراق اعتماد سفير بريطانيا تشارلز تريديويل Charles Treadwell وبهذا اعترفت بريطانيا بدولة الامارات العربية المتحدة (يوميات، 2003م). وقدمت الإمارات العربية المتحدة طلب انتساب الى الجامعة العربية وتم قبولها فكانت العضو الثامن عشر وذلك في تاريخ 6 كانون الأول (www.uaestatistics.gov.ae) وفي 9 كانون الأول تم قبول الإمارات عضو رقم 132 في هيئة الأمم المتحدة وذلك حسب ما ذكر الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة (القاسمي، 1998م).

ردود الفعل الإقليمية

إن قيام دولة جديدة في أي منطقة لا بد لهذه الدولة أن تجابه ردود فعل على قيامها سواء بالتأييد والتهنئة والتبريك أو بالرفض والشجب، لذلك كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة قد لاقى التأييد والرفض، فالموقف البريطاني أيد كافة الخطوات وتابعتها خطوة بخطوة حتى قيام الإتحاد، فطوال فترة المفاوضات ومنذ اعلان بريطانيا الإنسحاب لم يظهر أي تحفظ بريطاني على قيام الإتحاد، بل حثوا على سير الخطى في تحقيق هذا الإتحاد.

أما إيران فقد كانت معارضة بشدة لقيام الإتحاد وخاصة اتحاد الإمارات التسع، وذلك بسبب أطماعها التقليدية في

الخاتمة

لقد استعرض هذا البحث الدور الرئيس للشيخ زايد بن سلطان في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1968م حتى عام 1971م وأثبتت هذه الدراسة التاريخية ما يلي:

أن هناك عوامل سارعت وشجعت الشيخ زايد للسير قدماً في عملية توحيد الإمارات وأهم هذه العوامل هي الانسحاب البريطاني من الخليج والتحوط المسبق والسريع من الدور المنتظر لإيران، العامل الآخر هو دعم الدول المجاورة للشيخ زايد ومساغيه مثل مصر والسعودية والكويت هذا بالإضافة لمعرفة هذه الدول بالأطماع الإيرانية الراغبة في السيطرة على هذه الإمارات إذا بقيت كل واحدة منها على حدى. أثبتت الدراسة امتلاك الشيخ زايد لعناصر القوة المالية والفكر القومي المتسامح والذير ولعبت قوة القبيلة دوراً مهماً حيث كانت قبيلته أكبر القبائل في المنطقة بالإضافة إلى قوة الأرض حيث كانت إمارة أبو ظبي هي أكبر الإمارات مساحة ومع وجود النفط وتوافر الأموال. إضافة لذلك فقد دعمت سياسة الشيخ زايد من بريطانيا بعد قرار الانسحاب وشجعت جهوده من أجل تحقيق الوحدة.

إن المتغيرات التي عصفت بالوطن العربي في الفترة السابقة لقيام الاتحاد شجعت أهالي الإمارات على الوحدة والإسراع في تحقيقها بهدف الاطمئنان على المستقبل تحت إشراف وزعامة الشيخ زايد وما امتلكه من فطنة ودراية وحكمة وكرم ورؤيا مستقبلية واعية. وأظهرت الدراسة جهوده في توحيد الإمارات وذلك من خلال إيمانه أن الاتحاد قوة في مواجهة الأطماع الاستيطانية لأي دولة طامعة.

وأبرزت ادراك حكام الإمارات السبع أن هذه الإمارات لا تستطيع العيش منفردة بعد الانسحاب البريطاني لذلك أدركوا حاجتهم لهذا الاتحاد كضرورة أساسية وأمنية ووطنية. وفي الختام برزت حقيقة تاريخية تمثلت في قوة الشخصية والحضور للشيخ زايد واستعداده للتسامح والسخاء كان لها أعظم الأثر في تحقيق هذا الاتحاد.

زيارتين الأولى بتاريخ 13 كانون الأول قام بها سفير الأردن بالكويت ذوقان الهنداوي والثانية في 15 كانون الأول وقام بها رئيس الديوان الملكي أحمد الطراونة (يوميات، 2003م). وترحيبه بإنشاء علاقات دبلوماسية كاملة (صحيفة الرأي عدد157). ونشرت صحيفة الرأي الأردنية في صفحتها خيراً عن الإتحاد تحت عنوان " إعلان اتحاد الإمارات العربية زايد بن سلطان رئيساً للدولة العربية الحديثة" (صحيفة الرأي عدد157).

أما مصر فقد كانت داعماً وحاتاً على قيام الإتحاد وذلك من خلال إذاعة صوت العرب، وما أن أعلن عن قيام الإتحاد حتى قامت الصحف المصرية بنشر خبر تأسيس الإتحاد واعتراف الدولة المصرية بهذه الدولة (صحيفة الأهرام عدد38031).

وبالنسبة للعراق ذُكر أن الرئيس أحمد حسن البكر والوزراء العراقيين قد أخبروا الشيخ زايد عن دعمهم للإتحاد، وعدم طموح العراق في أي محاولة للهيمنة على سياسة الإمارات. أما بقية الدول العربية فقد أرسلت وفوداً للتهنئة والتبريك في قيام الإتحاد وعلى رأس الوفود الوفد السوري بزعامة وزير الخارجية عبد الحليم خدام الذي حمل رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الشيخ زايد والتي أكد فيها تهنئته بقيام الإتحاد، أما السودان فقد أرسلت وفداً كذلك بزعامة رئيس الوزراء أبو القاسم هاشم الذي هنا الشيخ زايد بقيام الإتحاد (صحيفة الرأي عدد159).

أما الموقف الأمريكي فقد تمثل في بريقة أرسلت في 2 كانون الأول 1971م أبلغت فيها السفارة الأمريكية في لندن بأن حكومة الولايات المتحدة ترحب باستقلال الدول التي تكون الإمارات العربية المتحدة وأعلنت أنها تعترف بهذا الاتحاد والولايات المتحدة تعد قرار هذه الدول بالاتحاد بينها خطوة مشجعة باتجاه التعاون بين الدول المستقلة حديثاً بالخليج، وترغب في الدخول في علاقات دبلوماسية مع الإمارات باعتماد سفير غير مقيم وتأسيس بعثة دبلوماسية في أبو ظبي بإشراف المقيم البريطاني (FCO8/1568).

المصادر والمراجع

أبو ظبي: مؤسسة العين، ص70 وما بعدها.
الخضري، م. (د.ت)، موسوعة الخليج العربي، بيروت: مجلة الوعد، دمشق: دار الحياة، ص30-35.
الدرعي، ح. (2005م)، زايد سيرة الأمجاد وفخر الإتحاد، قراءة في الوثائق البريطانية ووسائل الإعلام العربية والأجنبية 1968-

بشير، أ. (1981)، دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرة الإتحاد ومستقبله، بيروت: دار الكتاب العربي، ص19 وما بعدها.
بطيخ، ر. (د.ت)، تطور الفكر السياسي الدستوري في الإمارات،

العربي، بيروت: دن، ص 340-355.
 وولكر، ج. (2008م)، قيام اتحاد الإمارات العربية، بحث منشور
 ضمن مفاهيم جديدة في تدوين تاريخ الإمارات العربية المتحدة،
 أبوظبي: المركز الوطني للبحوث والوثائق، ص 340-365.
 يوميات زايد (2003م)، 4 أجزاء، أبوظبي: مركز الوثائق والبحوث،
 ج1، ص 65-80.

الصحف العربية

صحيفة الأهرام، القاهرة، مصر، ع 29681.
 صحيفة الرأي، عمان، الأردن، ع 157.

المراجع الإنجليزية

Aqil. kazim (2000), The United Arab of Emirates AD600 to
 the present, gulf book center, Dubai.p200-260
 Abdullah. Omran (1980), The establishment of the united
 Arab emirates 1950-1985, CroomHelm, London.p145-
 155.
 J.B Kelly (1980), Arabia, the gulf, and the west
 weidenfeld,London, p40-55.
 Peck. Malcolm(1986), The United Arab Emirates, Aventura
 In Unity.WetView, croomHelm ,Colorado.p40-60.
 Rosemarie. Zahlan (1979), The Creation Qatar, Helm.
 Lodon,p100-120.

المواقع الإلكترونية

[http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/CensusAR/tabid/158/
 Default.aspx.](http://www.uaestatistics.gov.ae/Home/CensusAR/tabid/158/Default.aspx)
[http://www.alamuae.com/uae/showtopics-689.html.](http://www.alamuae.com/uae/showtopics-689.html)
[http://www.government.ae/web/guest/uaehistory;jsessionid=
 60OnKIFHue8Z5Ejv8ZptDZ!](http://www.government.ae/web/guest/uaehistory;jsessionid=60OnKIFHue8Z5Ejv8ZptDZ!)

1971، العين: مركز زايد للتراث، ص 40 وما بعدها.
 الشلق، أ. (1991م)، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج
 العربي 1968-1971م، دراسة وثنائق، الدوحة: دن، ص 10-
 40.
 الصباح، ر. (1998م)، الشروط الموضوعية لقيام الإماراتي،
 عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ص 20-34.
 العرشاني، ع. (1980م)، حياة زايد الفارس الذي قهر الصحراء،
 القاهرة: دن، ص 80-90.
 عطوي، أ. (1981م)، دولة الإمارات العربية، نشأتها وتطورها،
 بيروت: المؤسسة الجامعية، ص 70-79.
 العقاد، ص. (1975م)، نظرية الفراغ والخليج العربي، المجلة
 السياسية الدولية، ع 31، ص 865-879.
 العقاد، ص. (1979م)، جنور الوحدة وعوامل التفكك في الخليج
 العربي 1968-1971م، المجلة السياسية الدولية، ع 55،
 ص 60-78.
 العيدروس، م. (1983م)، التطورات السياسية في دولة الإمارات
 العربية المتحدة، الكويت: ذات السلاسل، ص 365-380.
 الفارس، م. (2008م)، زايد في الوثائق البريطانية، أبوظبي: مركز
 الوثائق والبحوث، ص 180-198.
 فوزي، أ. (2001م)، عشر سنوات في مضارب آل نهيان، دار
 الحرية، ص 23 وما بعدها.
 قاسم، ج. (1974)، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر
 1945-1971، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،
 ص 280-294.
 القاسمي، خ. (1998م)، الإمارات العربية المتحدة تاريخ وحضارة،
 الإسكندرية: المكتب الجامعي، ص 25 وما بعدها.
 مايترا، ج. (2007م)، زايد من التحدي إلى الإتحاد، أبوظبي: مركز
 الوثائق والبحوث، ص 300-335.
 مجموعة (1978م)، دولة الإمارات العربية ودراسة مسحية شاملة،
 القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 35-50.
 نوفل، س. (1969م)، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن

Efforts of Sheikh Zayed bin Sultan in the unification of the United Arab Emirates between (1968-1971) AD

*Mahran Mahmoud Al Zoubi, Abdalmajeed Zaid Alshnag**

ABSTRACT

This study took the efforts of Sheikh Zayed Bin sultan in uniting the United Arab Emirates between 1968 - 1971.

It showed a general glimpse about the seven Emirates (Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Om Alqewean, Fujera, Ras Al Khaymah) then the British efforts to unite them through two stages in 1937 and 1952.

After that it talked about the British withdrawal from the Arabian Gulf then the union stages which were: the double unite stage and the nine Emirates unite stage .Then it talked about the dependence in 1971.

At the end , it talked about the global reactions and Sheikh Zayed's efforts in uniting the Emirates since the British withdrawal and announcing the United Arab Emirates State in 1971.

Keywords: Sheikh Zayed, United, Abu Dhabi, the United Arab, British.

* Department of History, The University of Jordan, Jordan. Received on 26/5/2015 and Accepted for Publication on 11/5/2015.